انواع فبدا منها بالخنثى المشكل فقال باب ميراث الخنثى المشكل والمفقود والحمل والخنثى ما خوذ من الانخناث وهو التثني والكسر او من قولهم خنيث الطعام اذا استبه امره فلم يخلص طعمه وهو اذهي له الة الرجال والمراة اوله ثقبة لا تشبه واحدة منهما والمشكل ما خوذ من الشكل الامر شكولا واشتكل التبس والخنثى ما دام مشكلا لا يكون ابا ولا اما ولا جدا ولا جدة ولا زوجا ولا زوجة وهو منحصر في اربع جهات البنوة والاخوة والعمومة والولا والكلام فيه في مقامين احدهما فيما ينفتح به وما لا ينفتح والثاني في ارثه وارث من معه وقد ذكره بقوله وان يكن في مستحق المال من الورثة خنثى صحيح في الاشكال بين اي ظاهر الاشكال والمراد كونه خنثى مشكلا باقيا على اشكاله لم يتفتح بذكورة ولا انوثة فاقسم التركة بين الورثة والخنثى على التقدير الاقل لكل من الورثة والخنثى ان ورثت بتقدير الذكورة والانوثة متفاضلا كابن خنثى مع اب واضح فالاقل نصيب الابن المخنثى والواضح كون الخنثى ذكرا فيعطى الخنثى الثلث والواضح النصف ويوقف السدس وكزوج

وام

وام وخنثى ستة يعطى ستة فالاظهر في حق الخنثى ذكورته وفي حق الزوج والام انوثته والبقين اي المتيقن الذي لا شك فيه وهو الاقل فيما سبق او العدم ان ورث باحدهما فقط كولد عم خنثى مع معتق فلا شيء له بتقدير الانوثة ولا يعطى المعتق شيئا لاحتمال ذكورته وكزوج وام وولدي ام وخنثى لاب فلا يعطى شيئا من المال في الحال لاحتمال ذكورته فيسقط باستغراق الفرض والاظهر في حق الزوج والام وولدي الام انوثته لعولها انه تك لتسعة واذا عاملت كلا من الخنثى ومن معه بالاظهر ويوقف المشكوك فيه الى الاتضاح او الصلح بتساو او تفاضل ولابد من جريان التواهب ويفتقر الحل هنا للضرورة وهذا كله اذا ورثت بتقدير الذكورة والانوثة متفاضلا او باحدهما فقط كما قدمنا الاشارة لذلك فان ورث بهما متساويا كولد ام او معتق فالامر واضح وقولي عطف جواب الامر بحق القسمة اي القسمة الحق للبيت اي الواضح الظاهر فاعمل اي ما قلناه هو المعتمد من مذهب الشافعية ومذهب الحنفية انه يعامل الخنثى وحده بالاضر فان كان الاظهر لا شيء فلا يعطى شيئا ولا يوقف شيء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)